

منتدى باب البحرين

اليوم الأول للجلسات القطاعية
التوصيات

الاثنين 28 إبريل 2025 – فورسيزونز المنامة
Monday, April 28, 2025 – Four Seasons Hotel, Manama

المجموع الكلي للتوصيات

الاحصائيات الأولية: تصنيف التوصيات بحسب الأهمية ومستوى الأثر على القطاع

أثر عالي 20 تحدي / 72 توصية

أثر متوسط 16 تحدي / 51 توصية

أثر منخفض 4 تحدي / 10 توصية



تصنيف التوصيات بحسب الأهمية ومستوى الأثر على القطاع

■ أثر عالي

التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة	القطاع	المحاور " التحديات "
<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق مبادرات استثمارية وطنية من خلال بنك البحرين للتنمية والجهات المعنية، وفتحها أمام المستثمرين من القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع الأمن الغذائي • توفير مخازن غذائية استراتيجية مركزية مجهزة بالكامل بالتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بما يعزز الأمن الغذائي ويقلل التكاليف على التجار • التنسيق مع الدول المستوردة بخصوص التغيير في القرارات على البضائع الصادرة والواردة و إعطاء فترة سماح/تصحيح أوضاع (Grace Period) قبل سريان القرار معدل 	القطاع الغذائي	1 دعم وجود استراتيجية متكاملة للأمن الوطني الغذائي
<ul style="list-style-type: none"> • تقديم تسهيلات أكثر عند تصدير المنتجات الغذائية المصنعة في البحرين، دعمًا للصناعات الوطنية وتماشيًا مع مبادئ السوق الخليجية المشتركة. 	القطاع الغذائي	2 ضعف النفاذ التفضيلي للمنتجات الغذائية البحرينية المصنعة عند التصدير
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير نموذج شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لإنشاء وتشغيل أسواق مركزية حديثة تحتوي على بنية تحتية متكاملة (تبريد – تنظيم – صحة – رقابة) • تخصيص مواقع معتمدة لمنتجات الأغذية المحليين 	القطاع الغذائي	3 محدودية البنية التحتية للأسواق الغذائية المركزية

المحاور " التحديات "	القطاع	التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة
4	القطاع الصحي	تشكيل لجنة وطنية عليا لسياسات الصحة المستدامة بمشاركة الوزارات المعنية، والمؤسسات الصحية العامة والخاصة، وممثلي التأمين الصحي، بهدف إعداد استراتيجية صحية شاملة تركز على التكامل بين القطاعين، وضمان استدامة التمويل، وجودة الخدمات، وتعزيز موقع البحرين كمركز إقليمي للرعاية الطبية المتقدم
5	القطاع الصحي	إطلاق مبادرة الاعتماد الصحي الدولي للمؤسسات الطبية، تتضمن خارطة طريق وطنية للوصول إلى اعتماد مثل JCI (الاعتماد الدولي للمستشفيات) و ISO للمنشآت الصحية، مع دعم مالي وتقني للمؤسسات الراغبة، وربط الاعتمادات بالحوافز، لرفع مستوى الثقة بجودة الخدمات الصحية وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصحي في البحرين
6	القطاع الصحي	طرح شركات بين القطاع العام والخاص والأفراد وذلك من خلال IPO – Initial Public Offering (سوق الأوراق المالية)
7	الصناعة والطاقة	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ مشاريع طاقة شمسية ورياح داخل المناطق الصناعية، بالشراكة مع القطاع الخاص وخبرات دولية وتأسيس صندوق مختص لدعم كفاءة الطاقة الصناعية، شركات مع صناديق أوروبية خضراء. تجميع المصانع لتوزيع الطاقة في المصانع المشتركة في إنتاج الطاقة العمل على قوانين تسمح باستغلال الاراضي البيضاء لإنتاج الطاقة المتجددة العمل مع الصناعات الكبيرة لزيادة الكفاءة وتقليل الفاقد التأسيس لإطلاق قانون للطاقة المتجددة تأسيس هيئة مستقلة للطاقة المستدامة عن هيئة الكهرباء والماء للإشراف على مبادرات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والعمل على زيادة الوعي بكفاءة الطاقة تحفيز المصانع الملتزمة بالطاقة الخضراء
8	النقل والخدمات اللوجستية	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الاستثمار في البنية التحتية لقطاع النقل عبر إطلاق حزمة محفزات استراتيجية، تشمل التسهيلات التمويلية، والتسهيلات الضريبية، والدعم التشغيلي، مع التركيز على الابتكار الرقمي والاستدامة، بما يسهم في تحويل البحرين إلى مركز لوجستي تنافسي إقليمياً إعادة تصميم الإطار التنظيمي لرسوم وتصاريح النقل ليكون أكثر عدالة ومرونة، ويحفز التنافسية بدلاً من أن يُثقل كاهل المشغلين، مع ربطه برؤية البحرين اللوجستية 2030 انشاء نقطة موحدة بنظام موحد لتسهيل الإجراءات وتخفيف العبء و التكلفة والمحافظة على الوقت. انشاء مرافق خدمية للمنطقة / شركات فحص/ سكن للعمال/ كراجات للشاحنات وتحديد المناطق الحرة في مملكة البحرين في ضل وجود قانون يتعلق في هذه المناطق

9	عواقب السياسة الضريبية المتوقعة بفرض إيرادات على أرباح الشركات المحلية	المالية والتأمين والضرائب	<ul style="list-style-type: none"> • استثناء الشركات ذات الدخل السنوي تحت حد المليون دينار بحريني من الضريبة • توقيع اتفاقيات ضريبية ثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، بدءاً بالسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي • تنفيذ الرسوم بشكل تدريجي (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة مع تقديم إعفاءات) • تعزيز الحوكمة المحاسبية؛ وفرض مسك الدفاتر والتقارير المالية المدققة على المنشآت الفردية • الحفاظ على تنافسية مملكة البحرين عبر فرض ضرائب أقل من الدول المجاورة • ضرورة وجود وضوح كامل في الإطار الضريبي والنطاق المشمول مع إشراك القطاع الخاص • تطبيق معدل تصاعدي أو معدل ثابت معتدل • إضافة برنامج حوافز/اعتمادات ضريبية • تطبيق الفوترة الإلكترونية • إنشاء آلية واضحة للدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العمل مع تمكين/بوليتكنيك/ Hope Talent لإضافة مسار تدريبي متخصص في الضرائب
10	انخفاض قدرة المؤسسات المالية على الاستدامة والتنافسية خصوصاً مع قرب استحداث رسوم الانبعاثات الكربونية وتطبيق أرباح الشركات المحلية.	المالية والتأمين والضرائب	<ul style="list-style-type: none"> • التطبيق التدريجي للرسوم مع التركيز في المرحلة الأولى على القطاعات الأكبر في الانبعاثات: الكهرباء، النفط، البتروكيماويات • إنشاء سياسات وأطر تنظيمية لضريبة الانبعاثات الكربونية، مع تجميع مصادر البيانات. • الحاجة إلى وضوح كامل حول تفاصيل التنفيذ. • تحسين البنية التحتية للبيانات، مع إنشاء سجل وطني للانبعاثات يشمل المصانع ومحطات الطاقة الكبرى • تأسيس وحدة وطنية لسياسات الكربون أو دمجها ضمن أحد الجهات الحكومية. • دمجها ضمن مظلة الجهاز الوطني للإيرادات • التوافق بين السياسات المطروحة مع ضريبة الشركات وآلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)
11	عدم وضوح آلية الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المالية والتأمين والضرائب	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء سجل الضمانات عبر إقرار قانون المعاملات المضمونة • تمكين البنوك من الوصول إلى مزيد من البيانات، بما في ذلك بيانات الفوترة الإلكترونية عبر الجهاز الوطني للإيرادات • رفع سقف الضمان/التأمين الخاص بالشركات الصغيرة والمنشآت الفردية من قبل "تمكين". • تعزيز الابتكار في تطوير المنتجات المصرفية عبر تحسين التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) ، بالشراكة مع مصرف البحرين المركزي والبنوك وشركات الصيرفة المفتوحة. • دراسة قطاع التأمين لإطلاق منتجات تأمين ائتماني موجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. • زيادة وعي المنشآت الفردية بفرص التمويل المتاحة. • الحاجة إلى دور أكبر لغرفة تجارة وصناعة البحرين في تعزيز الثقافة المالية، عبر إنشاء برنامج توجيهي يلزم الحضور فيه لتسجيل المنشآت ك-SMEs.

المحاور " التحديات "	القطاع	التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة
12	التعليم والتدريب	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء هيئة وطنية لها ميزانية محددة للبحث العلمي والابتكار • تسهيل إجراءات القبول والتأشيرات للطلاب الدوليين • السعي الى تفعيل اعتمادية الشهادات البحرينية في دول الخليج • العمل على تحقيق الموازنة بين اللقبال على الجامعات الخاصة والعامة • توفير نظام تشريعي داعم للطلبة من خارج البحرين مثل تسهيل عقود السكن / توفير التأمين الصحي/إمكانية العمل التدريبي بنظام جزئي • إنشاء نظام شامل يسهل عملية المواصلات عبر جسر الملك فهد برسوم رمزية (للطلاب) • الترويج للجامعات المحلية عبر إقامة والمشاركة في معارض إقليمية للتعليم والتدريب في البحرين بالإضافة إلى ترويجها عبر المكاتب الثقافية لسفارات المملكة في الخارج. • إضافة السياحة التعليمية كبنء رئيسي في استراتيجية وزارة السياحة للفترة 26 – 30
13	التعليم والتدريب	<ul style="list-style-type: none"> • منح المؤسسات التعليمية والتدريبية هامش أكبر من الاستقلالية في تطوير المناهج والبرامج وفق احتياجات سوق العمل، وإنشاء نظام دوري لتقييم فجوة المهارات بالتعاون مع القطاع الخاص والأمر الإدارية.
14	التعليم والتدريب	<ul style="list-style-type: none"> • توفير الدعم من الحكومة والقطاع الخاص لتأهيل المتخصصين في التعليم المبكر، وتوفير دعم لوجستي ومالي. • التوجيه بدعم إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة و زيادة الدعم المادي لولي الأمر .
15	الضيافة و السياحة	<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق برنامج تأهيل وطني متخصص في مهن السياحة والضيافة، بالتعاون بين الجامعات، وهيئة السياحة، والقطاع الخاص، يشمل التدريب العملي، منح دراسية في الخارج، وتوظيف الكفاءات ضمن مسارات مهنية واضحة، لضمان مواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل . • تثقيف المجتمع حول أهمية القطاع السياحي • اولوية ان يكون مدير التوظيف بحريني مع وجود امتيازات ان تم تطبيق ذلك . • إلزامية وجود كوادر بحرينية كواجهة في المنشآت السياحية • تطوير البرامج الدراسية في المدارس بحيث ان يتم تضمين مادة السياحة والضيافة كمادة اساسية في المناهج الدراسية باللغة الانجليزية ومن المراحل التأسيسية مع ذكر اهميتها • إطلاق صندوق للتنمية السياحية يعنى بتقديم خيارات التمويل وبرامج دعم ملائمة للمنشآت السياحية متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة • اشراك برامج انجاز البحرين التي تركز على السياحة

التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة	القطاع	" التحديات "	
<ul style="list-style-type: none"> • حصر القوانين والقرارات التي تحتاج تحديث او مقترح تعديلها بما يحقق ضمان مصلحة الشركاء جميعاً تمهيداً لتقديمها للجانب الحكومي. • اطلاق باقات مناسبة لدفع الإجراءات حسب تصنيف المؤسسات التجارية مع مراعاة ان يتم تقسيط الإجراءات الحكومية لفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 	الأسواق التجارية	الحاجة إلى مراجعة السياسات وتحديث القوانين لتتوافق مع احتياجات الشركات الناشئة.	16
<ul style="list-style-type: none"> • تأجيل تحصيل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على السلع المستوردة الواردة في الجمارك إلى ما بعد عملية البيع من 90 إلى 60 يوم بعد الوصول 	الأسواق التجارية	غياب المرونة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة	17
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء صندوق/منصة تُدار من قبل جهة قائمة أو جديدة، بدعم من الحكومة والبنوك/المستثمرين (محلين ودوليين)، مخصص للاستثمار في شركات التكنولوجيا فقط، ويكون منفصلاً عن صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحالي التابع لبنك البحرين للتنمية. • تنظيم جلسات توعوية وتوفير نماذج قياسية (Templates) لمساعدة شركات التكنولوجيا في تقديم عروضها التمويلية للبنوك والمستثمرين في الأسهم. 	التكنولوجيا	صعوبة حصول الشركات التقنية الناشئة على التمويل	18
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من التجارب الدولية: الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في تنظيم قطاع المقاولات والاستفادة من أفضل الممارسات. • إضافة تنظيم قطاع المقاولات الى هيئة تنظيم مزاولة المهن الهندسية لتوفير الدعم المالي والإداري من تخصيص ميزانية كافية وتوفير الكفاءات اللازمة لتشغيل الهيئة بفعالية. • ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين يكون عضواً بمجلس ادارة مزاولة المهن الهندسية 	العقار والإنشاء	انشاء هيئة لتنظيم عمل مزاولة قطاع المقاولات	19
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء شركة عامة لتوريد المواد الأساسية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص • التركيز على اعادة التدوير للمواد التي تدخل بالدفان 	العقار والإنشاء	شح مواد البناء الأساسية مواد الردم والدفان من المحاجر	20

تصنيف التوصيات بحسب الأهمية ومستوى الأثر على القطاع

أثر متوسط ■

المحاور " التحديات "	القطاع	التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة
1	القطاع الغذائي	<ul style="list-style-type: none"> شراكة مع هيئة السياحة والمعارض لتنظيم فعاليات دولية سنوية B2B خاصة بقطاع الأغذية على غرار Gulf Food, Saudi Food, تجمع بين كافة عناصر سلسلة القيمة الغذائية محليًا الغذاء، التغليف، الضيافة، والمعدات الحديثة و التي تدعم تفعيل التعاون بينهم وتتيح الفرصة للترويج للخارج تخصيص ورش عمل لتعزيز المعرفة وبناء الشراكات التجارية، ويجذب بشكل خاص المستثمرين السعوديين.
2	القطاع الغذائي	<ul style="list-style-type: none"> تطوير نموذج شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لإنشاء وتشغيل أسواق مركزية حديثة تحتوي على بنية تحتية متكاملة (تبريد - تنظيم - صحة - رقابة) تخصيص مواقع معتمدة لمنتجات الأغذية المحليين
3	القطاع الصحي	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس مركز وطني للسياحة العلاجية يعمل على تصميم وترويج باقات علاجية متكاملة بالتعاون بين المستشفيات الخاصة والحكومية، وتشمل العلاج، الإقامة، والنقل، بأسعار تنافسية، مع تقديم تسهيلات في التأشيرات، وترويج إقليمي ودولي مستند إلى العلامة الوطنية للبحرين في الرعاية الصحية
4	الصناعة والطاقة	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع تدعم تحويل المخلفات الى الطاقة . تفعيل منصة سوق الطاقة الخليجي والسماح بالصناعات بالشراء المباشر.
5	الصناعة والطاقة	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس منصة خليجية - عربية موحدة لربط الصناعات، تدعم توحيد المواصفات الفنية، لتفعيل حركة المبادلات الصناعية بين الدول، والعمل على تطوير المنتجات الوطنية لتناسب الأسواق العالمية. تطوير منتجات تمويلية مخصصة للصادرات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة خلق شبكة تواصل بين لجان الغرف التجارية بدول مجلس التعاون (لبحث الفرص التجارية والاستثمارية والاستفادة من الفرص في القطاع الصناعي وتطوير الصناعات المحلية) تبني مواصفات قياسية عالمية للصناعة لزيادة تنافسية وانتاجية المنتجات الوطنية وضع ضريبة حمائية للسلع المصدرة للبحرين والتي تمارس سياسة إغراق السوق وتحد من تنافسية المنتج الوطني
6	الصناعة والطاقة	<ul style="list-style-type: none"> دراسة إمكانية استثناء الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة المباشرة في السوق المحلي، وأثر تطبيق ذلك على القطاع الصناعي . دراسة إمكانية تمديد فترة سداد تمويل المشاريع الصناعية بهدف توسيع الإنتاج ، بناء على إجراء تقييم شامل للمنشأة الصناعية مبني على معايير ومؤشرات أداء . تعزيز قدرة الانتاج الصناعي من خلال توفير تسهيلات للإجراءات الخاصة بإنشاء المصانع . ايجاد اراضي صناعية بأسعار تفضيلية ايجاد شراكات مع المصانع قائمة محليا او عالميا لتغطية الاستهلاك الاقليمي لمنتجاتهم . تحفيز استثمار الهيئات الحكومية الاستثمارية (ممتلكات) في المصانع المحلية

المحاور " التحديات "	القطاع	التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة
7	النقل والخدمات اللوجستية	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء منصة إلكترونية متكاملة + الدفع الإلكتروني • إنشاء مناطق لوجستية متطورة بالقرب من الموانئ (مناطق تخزين، خدمات لوجستية، صيانة وساحات إيواء) • تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل تسجيل السفن وتراخيص التشغيل. • اعتماد نظام الميناء الذكي لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ وتتبع الحاويات مثل (Dubai Trading APP)
8	التعليم والتدريب	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء نظام التمهين في المدارس على غرار النماذج الدولية، بالتعاون مع المعاهد التدريبية في القطاع الخاص وبدعم مالي مشترك. • السماح للجامعات للتدريب في مجال تخصصاتها مع إمكانية التعاون مع المعاهد التدريبية والقطاع الخاص. • تمكين المعاهد ومراكز التدريب للقيام باختبارات معتمدة للمهارات الحرفية للمواطنين والوافدين في إطار برنامج Bahrain Skills.
9	التعليم والتدريب	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء هيئة وطنية تابعة لمجلس الوزراء لها ميزانية محددة للبحث العلمي والابتكار بشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتطوير نظام حاضنات الابتكار وفق نماذج عالمية ناجحة (مثل نموذج الثلاثية بين الجامعات والصناعة والحكومة)، وتوفير حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والابتكار.
10	التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء شبكة شركات تدعم شركات التكنولوجيا في توزيع منتجاتها وخدماتها على المستويين الإقليمي والدولي. • تشجيع الجهات الحكومية والشركات الخاصة على اعتماد الحلول التكنولوجية المطورة في البحرين كجزء من شروط تنفيذ المشاريع أو منح المناقصات. • إصدار دليل إرشادي يتضمن معلومات أساسية عن الأسواق الإقليمية والدولية الجاذبة
11	التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد بيئة تنظيمية أكثر جاذبية تتيح أنواعًا مختلفة من فئات الأسهم، وهياكل ملكية متنوعة للشركات، والسندات القابلة للتحويل، والاعتراف بالملكية الفكرية • تكليف جهة بإجراء دراسة مقارنة لتسليط الضوء على البيئة التنظيمية في الأسواق الرئيسية مثل سوق أبوظبي العالمي ((ADGM)، وهيئة SGIA، ومركز دبي المالي العالمي (DIFC).)

التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة	القطاع	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • تحديث الاستراتيجية الوطنية للسياحة المعتمدة لتشمل برامج سياحية مستدامة . • إطلاق برنامج تنشيط موسمي ذكي يُعنى بإعادة توزيع الطلب على مدار السنة من خلال ربط المناسبات المحلية والإقليمية بعروض سياحية ومعارض دولية . <p>المبادرات المقترحة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تركيز جهود الناقل الوطنية للترويج للسياحة في البحرين ، عبر طرح أسعار تنافسية جاذبة للسواح الوافدين - توفر مرافق وبرامج سياحية بشكل مستمر في البحرين طول السنة – مثل مدن الأطفال العالمية.(عائلية و ملائمة للأفراد) - التسويق للسياحة في البحرين عبر المواسم السياحية المقامة في دول الخليج. - وضع اشتراطات خضراء للمنشآت السياحية، وتحفيز الاستثمارات في الوجهات منخفضة التأثير البيئي، مع تصنيف البحرين كـ “وجهة سياحية مسؤولة” ضمن المؤشرات الدولية مثل الـ GSTC المجلس العالمي للسياحة المستدامة - توظيف مستشارين عاملين في قطاع السياحة Industry Expert للمساعدة في معرفة احتياج القطاع. - اعادة النظر في الاسواق المستهدفة و تحديد أسواق جديدة لاستهدافها - اعداد mobile app or platform للبرامج السياحية في البحرين على ان يتم التسويق لها بشكل جيد في المنافذ الثلاثة (اللاخذ بتجربة المملكة العربية السعودية) - تفعيل الدليل السياحي ، مع وجود خط ساخن للسياح 	الضيافة والسياحة	12 الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل السياحة المستدامة
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة الاشتراطات المفروضة على المنشآت السياحية والمفروضة على السياح • التدرج في العقوبات على المنشآت السياحية • تسهيل الحصول على تأشيرة سياحية لبعض الجنسيات • إطلاق مشروع إعادة هندسة القوانين والتشريعات السياحية عبر مراجعة شاملة بالتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ، عبر مقارنة قوانين السياحة في البحرين مع قوانين السياحة في دول الخليج ليتم الخروج بقانون محدث. • تضمين عناصر جاذبة مثل إصدار التراخيص السريعة، والبوابات الرقمية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي في منشآت الضيافة والخدمات الترفيهية • استحداث مشروع متخصص بدعم تجربة المستثمر مشابه للذي اطلقه صندوق التنمية السياحي في السعودية يعنى بجذب المستثمرين في القطاع السياحي وتوفير المستشارين من اصحاب الخبرة في القطاع وامداده بالمعلومات المتعلقة بالسوق وايصاله بجميع الجهات المعنية لانجاح عملة التجاري والاستثماري (ليس فقط خ الاموال وانما فتح مشاريع عالمية في البحرين وتفعيل وخلق تجربة سياحية). 	الضيافة والسياحة	13 الإطار القانوني لقطاع السياحة والضيافة غير جاذب للمستثمرين وهناك حاجة ملحة للتحديث والتعديل بما يعزز سهولة الأعمال ويحفز الاستثمار

التحديات	القطاع	التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة
14	الأسواق التجارية	<ul style="list-style-type: none"> زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة سقف نسبة السداد من 50% إلى 60% لأصحاب الرواتب الشهرية التي تصل حتى 3 آلاف دينار بحريني من خلال تمديد فترة السداد القصوى من 7 سنوات إلى 12 سنة لتقليل الأقساط الشهرية القابلة للخصم وزيادة القدرة الشرائية. طلب منح مهلة زمنية تتراوح من 60 - 90 يوم لسداد رسوم الجمارك على الواردات تطوير سوق رأس المال وتعزيز خيارات السيولة للمستثمرين من خلال تحسين التوريق والصكوك والسندات، حيث يرتبط تطوير سوق رأس المال المدين بشكل مباشر بزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. خصخصة بعض المشاريع لتوسيع دور القطاع الخاص من خلال السماح بالاستثمار في المشاريع المملوكة حصرياً للحكومة. التنسيق مع الجهات الرسمية بشأن تحسين البنية التحتية للأسواق الشعبية/القديمية. (سوق المنامة - المحرق - سلما باد - مدينة عيسى)
15	العقار والإينشاء	<ul style="list-style-type: none"> السماح بفتح حسابات بنكية مؤقتة (مشروطة)، تتيح للمستثمر الأجنبي تحويل أمواله من الخارج إلى هذا الحساب في البحرين لغرض شراء العقار فقط. ويتم تجميد هذه الأموال وعدم استخدامها إلا في عمليات الشراء العقاري المعتمدة، لضمان الشفافية ومكافحة غسيل الأموال، وبعد إكمال إجراءات شراء العقار وتفعيل الإقامة الاستثمارية العقارية، يتم تحويل الحساب من مؤقت ومشروط إلى حساب بنكي فعال وكامل الصلاحيات، يمكن استخدامه بشكل طبيعي ربط تملك العقار الذي تتجاوز قيمته حدًا معينًا (يتم تحديده من قبل الجهات المعنية) بمنح إقامة مؤقتة للمستثمر، تمكّنه من الاستفادة من الخدمات البنكية والتقديم على تمويل عقاري بشروط تحمي حقوق الجهات التمويلية. ويمكن كذلك استحداث آلية ضمان مالي أو صندوق تأمين لتقليل المخاطر على البنوك، وبالتالي تشجيعها على تمويل هذا النوع من الاستثمار اعفاء مواطني دول مجلس التعاون من بعض المتطلبات مثل الموافقات الأمنية و تقليص الاجراءات المرتبطة بالتملك بما يساهم في تسهيل دخولهم الى السوق العقاري و زيادة حجم الاستثمارات الخليجية التحاور مع بنك البحرين المركزي بشأن اشتراطات التمويل ومعالجة التحديات، استعراض تجارب الدول المجاورة تقديم تسهيلات أكثر لمواطني دول مجلس التعاون فيما يخص الموافقات الأمنية يتم استبدال مسمى الموافقات الأمنية بمسمى جاذب للمستثمرين
16	العقار والإينشاء	<ul style="list-style-type: none"> التعاون بين جميع الجهات المصرفية لإيجاد حلول تُسهل وتسريع إجراءات الحصول على التمويلات العقارية، ورفع نسبة التمويل المقدمة للمستفيدين، مع العمل على خفض نسب الفوائد، بما يعزز القدرة الشرائية للأفراد، ويدفع عجلة التطوير العقاري، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام

تصنيف التوصيات بحسب الأهمية ومستوى الأثر على القطاع

أثر منخفض ■

التوصيات / آلية التنفيذ المقترحة	القطاع	التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> توفير خطوط إنتاج صغيرة، دعم تمويلي وتقني، وتوجيه استشاري لإنشاء مصانع استهلاكية محلية وتشكيل لجنة دائمة من ممثلي غرفة التجارة، صادرات البحرين، وهيئات حكومية وخاصة لمتابعة التعريفات والعقبات التجارية، والتنسيق مع الأسواق الرئيسية عبر اجتماعات دورية حث البنوك بتسهيل الحصول على الادوات المصرفية للصناعات الصغيرة والمتوسطة استنادا للمواد القانونية الداعمة لهذه الصناعات (SME's) 	الصناعة والطاقة	ضعف تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة	1
<ul style="list-style-type: none"> خطة حكومية لتحديد احتياجات السوق المحلي بشأن نوعية وتصنيف الفنادق والمكاتب السياحية وربطها بالموافقات على التراخيص الجديدة. عمل دراسة تعمل على استقطاب شرائح جديدة من السياح الخليجيين والدوليين، مع استخدام أدوات التحليل التنبؤي لفهم أنماط الطلب والتكيف معها بشكل ديناميكي اعداد دراسة لمعرفة المعوقات التي تواجه القطاع وبناء عليها تو خطة لحل محدودية الطلب في القطاع 	الضيافة والسياحة	صعوبة التكيف مع محدودية الطلب في قطاع السياحة والضيافة والمعارض	2
<ul style="list-style-type: none"> تعديل إجراءات الموافقة على استخراج اجازة البناء إضافة جميع الجهات المعنية في نظام "بنايات" بما فيها الدفاع المدني ان تكون رخصة البناء وثيقة نهائية غير قابلة للتغيير وقت الانشاء بما في ذلك الموافقات الصادرة عن الدفاع المدني 	العقار والإنشاء	التحديات الخاصة بنظام "بنايات"	3
<ul style="list-style-type: none"> صعوبة التنفيذ على المتخلفين من دفع الایجارات وبالأخص الأجانب ، والحل تغيير القانون وإيجاد نظام مشابه لنظام المستأجرين المتخلفين كنظام Benefit نوصي بتسليط الضوء على أهمية مراجعة و تعديل قانون الایجارات الحالي، تمهيدا للاعتماد منصة و نظام رقمي مثل "ایجاري" في دبي. حيث تسهم هذه الخطوة في تنظيم العلاقة بين المطورين العقاريين و البلديات و المستأجرين من خلال تعزيز الشفافية و ضبط الایجارات و تسهيل عمليات الدفع و توثيق الاللتزامات القانونية بين جميع الأطراف مما يعزز الثقة و الاستقرار في سوق الایجارات الحالية. 	العقار والإنشاء	انشاء نظام لتحديد المتخلفين عن دفع الإيجارات	4